وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٠/١٢/١٣ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١/٢٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلـــغ ٩٧٥٤١٩٤ ج (فقط تسعة ملايين وسبعمائة وأربعة وخمسون ألفًا ومائة وأربعة وتسعون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفـات التقديـرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٩١٣٥٠٥٤ ج (فقط تسعة ملايـــين ومائـــة وخمســـة وثـلاثـون ألـفـًا وأربعة وخمسون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٦١٩١٤٠ ج (فقط ستمائة وتسعة عشر ألفًا ومائة وأربعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠١١/١/٢٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد ابو شادى